سيطرة المالكي على السلطة تهدد بحرب اهلية في العراق

ترجمة: مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية

سيطرة المالكي على السلطة تهدد بحرب اهلية في العراق

المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية /٢٣ نيسان ٢٠١٢

عند انتهاء الوجود العسكري الاميركي في العراق في كانون الاول ٢٠١١ ، ادّعت واشنطن وبغداد استقرار العراق الديمقراطي، لكن **بدى هذا الاستقرار مثير للتساؤل**، في الوقت الذي استمر فيه نوري المالكي رئيس وزراء العراق منذ ٢٠٠٦ بسعيه للسيطرة على الدولة واستخدام قوتها لهزيمة معارضي حكمه، وقد اكد **اقصاءه المنظم للسياسيين** المهمين عن السلطة فشل انتخابات ٢٠١٠ في فرز حكومة تمثل الشعب باكمله ،الامر الذي ترك البلاد عرضة للتوتر الطائفي المتصاعد والحرب الاهلية الجديدة.

الانسحاب الاميركي

في ١٥ كانون الاول ٢٠١١ اشرف وزير الدفاع الاميركي **ليون بانيتا** على مراسم مغادرة القوات الاميركية للعراق الذي اقيم في مطار بغداد الدولي بعد ٨ سنوات من الاجتياح الذي قادته امريكا في اذار ٢٠٠٣ الذي اطاح بنظام صدام حسين .وقد املت اتفاقية وضع القوات التي وقعت في ٢٠٠٨ بوجوب مغادرة جميع القوات الامريكية العراق بحلول نهاية عام ٢٠١١، وعنى ذلك تمتع العراق منذ بداية ٢٠١٢ بسيادة وطنية كاملة.

وقال **انتوني بلينكن** المستشار الامني لنائب الرئيس الاميركي جو بايدن في اذار " اصبح العراق اليوم اقل عنفا واكثر تمتعا بالديمقراطية واكثر رفاهية من اي وقت اخر في التاريخ الحديث" وقد تدعم نظرة سطحية على التاريخ الحديث للعراق نظرته التفاؤلية هذه، فمنذ ٢٠٠٣ نجح العراق في اقامة ثلاثة انتخابات وطنية مع انتقال للسلطة من رئيس الوزراء المؤقت اياد علاوي الى ابراهيم الجعفري في ٢٠٠٥ ومنه الى المالكي في ٢٠٠٦، ونجح المالكي في الحصول على دورة ثانية لرئاسة الوزراء عام ٢٠١٠ بعد انتخابات اذار التي **لم تفرز اي نتائج واضحة**، وافرزت المحادثات متعددة الاطراف **اتفاقية اربيل** في تشرين الثاني ٢٠١٠، وهي **اتفاقية معقدة لتقاسم السلطة** وزّعت المناصب الوزارية بين عدد من الاطراف التي نجحت في الانتخابات ووضعت **القيود على سلطة المالكي**.

اتهام السياسيين

ولكن سرعان ما ظهردليل **يدعم تحليلا اكثر تشائما**، ففي عشية مغادرة بانيتا لمراسم مغادرة القوات الاميركية للعراق حاصرت القوات والدبابات العراقية بأمرة احمد نجل المالكي بيوت كل من نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي ووزير المالية رافع العيساوي ونائب رئيس الوزراء صالح المطلك، وهؤلاء الثلاثة هم من الاعضاء البارزين في تحالف العراقية الذي حاز على مقعدين برلمانيين اكثر من المقاعد التي احرزها تحالف دولة القانون للمالكي في الانتخابات الاخيرة. وقد وضعت تلك القوات المسؤولين الثلاثة تحت الاقامة الجبرية المؤقتة ومن ثم

اعتقلت ثلاثة من حماية الهاشمي بالرغم من **السماح لنائب رئيس الجمهورية بمغادرة بغداد الى اربيل عاصمة اقليم كردستان.**

وظهر افراد الحماية الثلاثة بعد اربعة ايام من اعتقالهم على شاشة التلفزيون الوطني واعترفوا بان الهاشمي قد دفع لهم الاموال للقيام **بسلسلة من عمليات الاغتيال والتفجير**، ومن ثم اصدر القضاة مذكرة اعتقال بحق الهاشمي، مستشهدين كذلك بثلاثة اعترافات من رجال شرطة يعملون في شمال غربي مدينة الفلوجة ، وادعت هذه الاعترافات الثلاثة بان نائب رئيس الجمهورية والعيساوي واعضاء اقليميين بارزين في حزبهم قد اسسوا واداروا فرقة اغتيالات في المدينة تسمى " حماس العراق" منذ عام ٢٠٠٥.

ومع ذلك سرعان ما **القى الشك على صحة هذه الاعترافات والقي الضوء على دوافعها الساسية**، وقد اعطى المتورطون بتعذيب الحراس في الحجز مقابلة مفصلة مع **صحيفة الغاردين البريطانية** ، يشرحون فيها طريقة انتزاعهم للاعترافات وواصفين محتواها بال "سخيف"، وفي ١٥ اذار تم اضافة تاكيد لاتهامات التعذيب عندما **توفى احد الحراس** وهو امير سربوت زيدان البطاوي في الحجز، وادعى مسؤولون حكوميون بانه عاني من فشل كلوي ولكن اظهرت صور جثته **دليلا واضحا لسوء المعاملة** .

حكم الرجل الواحد

وقد حذر عدد من السياسيين العراقيين البارزين وجميعهم من الموقعين على اتفاقية اربيل منذ ذلك الحين مما رأوه من **طموحات المالكي الدكتاتورية الواضحة** ، وقد عزل المطلك نائب رئيس الوزراء من الخدمة ومنع من حضور اجتماعات مجلس الوزراء بعد ادعائه بان **المالكي اسوء من صدام حسين** ، وقد كتب اياد علاوي رئيس الوزراء السابق ورئيس تحالف العراقية في **واشنطن تايمز** بان " البلاد تنزلق مرة اخرى الى براثن خطر حكم الرجل الواحد الذي سيقود العراق لا محالة الى **الدكتاتورية الشاملة**". وقد اخبر مسعود برزاني رئيس اقليم كردستان في زيارته الرسمية الى واشنطن ، اخبر مضيفيه " ان العراق يواجه ازمة حقيقية ... وانه يتجه باتجاه **حكم الرجل الواحد**".

وتتمركز **المخاوف من طموحات المالكي الدكتاتورية حول كيفية تقويضه اتفاقية اربيل**، تلك الاتفاقية التي عنت وضع **حدود واضحة على سلطته**، بسماحها للعراقية بتعيين وزيري الدفاع والداخلية، ومع ذلك وبعد الرفض المسمتر للمرشحين المقترحين للمنصبين فقد عين المالكي في حزيران ٢٠١١ مستشار قريب منه وهو **فالح الفياض** كوزير للامن الوطني وكالة، واختار في شهر اب من نفس العام وزير الثقافة **سعدون الدليمي** كوزير للدفاع وكالة في الوقت الذي احتفظ فيه بمنصب وزير الداخلية وكالة لنفسه، وبتعيينه سياسيين او **اشخاص ضعفاء مرتبطين به ارتباطا مباشرا** كوزراء بالوكالة ، احتفظ المالكي بسيطرته على الجيش وقوات

الشرطة والمخابرات، وقد طوّق بنجاح كلا من اتفاقية اربيل والحاجة الدستورية لمصادقة البرلمان على هذه التعيينات ، وبما ان اتفاقية اربيل لا تمتلك اي مسوغ دستوري او قانوني كانت العقوبة الوحيدة التي قد يواجهها المالكي لخرقه اياها هو تصويت بعدم الثقة داخل البرلمان، وعلق احد البرلمانيين عند سؤاله عن هذا الخيار :" اذا تحركنا باتجاه تصويت سحب الثقة فهل تعتقد بان المالكي **سيسمح للاعضاء بالوصول الى قاعة البرلمان**، وحتى وان صوّتوا بذلك فهل تعتقد فعلا بانه سياخذ هذا الشيء بعين الاعتبار؟"

وقد اثارت تصريحات المالكي العلنية القلق حول كيفية تطبيق سلطة الدولة في المستقبل ، فبعد اسبوع من مغادرة القوات الاميركية للعراق اقام المالكي مؤتمرا صحفيا، **تبرأ فيه من اتفاقية اربيل** وهدد بالابتعاد عن حكومة الائتلاف الى **حكومة الاغلبية**، المبنية على احزاب سياسية اسلامية شيعية.

وفي الوقت ذاته توسع دور وتاثير مكتب رئيس الوزراء بشكل كبير : فقد تم تعيين احمد المالكي في مركز نائب مدير المكتب متمتعاً بدور الاشراف على جميع المؤسسات الامنية العراقية وكذلك جعله مسؤول عن امن والده، وقد ساعدت على ذلك **هيئة قضائية طيّعة** ففي كانون الثاني ٢٠١١، اشار رئيس القضاء مدحت المحمود الى ان عدداً من اللجان المستقلة سابقا والقوية التي شكلت خلال الاحتلال الاميركي – لجنة النزاهة والمفوضية العيا المستقلة للانتخابات والبنك المركزي العراقي والمفوضية العليا لحقوق الانسان– اصبحت الان **خاضعة الى الاشراف المباشر لمجلس الوزراء** ، ونظرا لكون مجلس الوزراء ضعيفا ومنقسما على نفسه ادى ذلك الى **زيادة تاثير ونفوذ مكتب رئيس الوزراء** بشكل واضح.

وبعد قرار القاضي مدحت المحمود، ارسل رئيس البرلمان اسامة النجيفي برسالة الى مجلس الوزراء معتزما الدفاع عن استقلالية البنك المركزي، ومع ذلك فقد رأى البرلمان ان صلاحياته نفسها ستقوّض من قبل الحكم القضائي هذا ، وفي عام ٢٠١٠ قرر مجلس القضاء الاعلى بان اي تشريع جديد يمكن اقتراحه من قبل مجلس الوزراء فقط لا البرلمان، وهكذا أُعطي رئيس الوزراء بوصفه الصوت المهيمن على مجلس الوزراء القدرة للسيطرة على عمل المشرّعين.

وقد تم مؤخرا اعتقال **فرج الحيدري** رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في نيسان ٢٠١٢ بتهم الفساد وتم حبسه لمدة اربعة ايام، وقد مدحت الامم المتحدة، المفوضية العليا للانتخابات التي تشرف على الانتخابات الوطنية والمحلية وكذلك الاستفتاءات، لادارتها انتخابات حرة ونزيهة في ٢٠١٠ ، ولكن اتهمها المالكي **بعدم النزاهة** عندما **فشل في الحصول على الاغلبية** في عدد المقاعد، ان اعتقال رئيسها واحد المسؤولين المهمين فيها بدعوى قضايا فساد صغيرة هو محاولة واضحة لاخافة المفوضية ويضع شفافية ونزاهة الانتخابات المستقبلية التي ستجرى في العراق محل الشك.

التحدي الفيدرالي

ونظرا الى المحاولات اللامحدودة للمالكي **لجعل السلطة المركزية بيديه**، فمن غير المفاجئ انه سعى الى **كسر قوة معارضيه الاساسيين ، العراقية**، عن طريق التحرك ضد الهاشمي والعيساوي والمطلك، وقد يكمن عنصر الوقت لهذا التحرك بعد فترة قصيرة من انسحاب القوات الاميركية من العراق، في مطالبة بعض **المحافظات بتشكيل الاقاليم**، الامر الذي قد **يشكل التهديد الاكثر خطراً على هيمنة المالكي**.

ويذكر ان الدستور العراقي قد كتب على عجل في ٢٠٠٥ وبقى **وثيقة مثيرة للجدل** لحد الان، وينظر الحزبان الكرديان المسيطران الى المسودة النهائية للدستور **بمثابة انتصار لهم** ، اذ كان هدفهم المحافظة على سلطة الحكم الذاتي التي تمتعوا بها منذ ١٩٩١ في الوقت الذي سعوا فيه الى وضع اكبر عدد ممكن من **القيود على سلطة بغداد**، مع هذه الفكرة في عقولهم، اعطى الدستور المحافظات المنفردة حق ممارسة السلطات التفيذية والتشريعية و القضائية والمطالبة بحصة عادلة من عائدات النفط الوطني، وقد اعطيت المحافظات العراقية الثمانية عشر الحق بأن تصبح اقاليماً، تتمتع بسلطات فيدرالية شبيهة بالسلطات التي تتمتع بها حكومة اقليم كردستان، ويمكن لمجلس المحافظة ببساطة ان يدعو للاستفتاء.

خلال ٢٠١١ ادرك سياسيّون بارزون في العراقية ، خصوصا **النجيفي والهاشمي**، بان اللامركزية الاقليمية هي الحل الديمقراطي الوحيد **للحد من سلطة المالكي**، وكانت ردة فعل رئيس الوزراء في تشرين الاول٢٠١١ ، **اطلاق موجة من الاعتقالات** عبر المحافظات الثلاث التي تشكل قوسا حول شمال بغداد – الانبار وصلاح الدين وديالى- التي افرزت مقداراً كبيراً من اصوات العراقية واعضاء البرلمان.

وهذا ما حفّز مجالس محافظات صلاح الدين وديالى **للتصويت باجراء استفتاء يسعى الى الحصول على صلاحيات فيدرالية اوسع**، وهددت الانبار بالانضمام اليهم ،وكانت محاولات المحافظات الشيعية الجنوبية من البصرة وواسط هي المحاولات الاكثر اثارة للقلق بالنسبة للمالكي بمساعيها لفعل الشيء نفسه، وبمواجهة المحاولات الشرعية الدستورية لاضعاف هيمنة المركز، **اطلق المالكي موجة اخرى من القمع** وركّز تأثيره على مفوضية الانتخابات ليضمن **عدم اقامة تلك الاستفتاءات**.

في كانون الاول القى الهاشمي -قبل يومين من محاصرة بيته من قبل القوات العراقية- بدعمه خلف حركات الفيدراليين قائلا ان مواطني المحافظات " غير راغبين بالقبول بالظلم والفساد وسوء الادارة من قبل الحكومة المركزية لاكثر من ذلك "، وازاء هذه الخلفية قد يلاحظ تحرك المالكي ضد الهاشمي ومساعيه للحد من دور العراقية داخل الحكومة كمحاولة لايقاف هذا التهديد الخطير لاستحواذه على السلطة.

مخاطر المزيد من العنف

قد تسبب محاولات المالكي **لتركيز السلطة في يده وتهميش العراقية**، منافسيه الاساسيين في الانتخابات بعدم استقرار خطير للعملية السياسية في العراق، وقد يعيد اشعال الحرب الاهلية التي انتهت عام ٢٠٠٨، وقد تسعى الطوائف والاحزاب السياسية التي **اقصيت عمدا** عن السلطة في بغداد قد تسعى مرة اخرى للثأر عن طريق اثارة العنف المنسق الذي يهدف الى ابعاد المالكي عن السلطة.

وقد مثلت الانتخابات الوطنية عام ٢٠١٠ انجازا سياسيا كبيرا ، وكانت قد اجريت الانتخابات الاولى بعد حكم صدام في كانون الثاني لعام ٢٠٠٥ وسط تمرد انتشر من شمال غربي العراق الى بغداد ، وكان هدف المتمردين بالاضافة الى طرد القوات الامريكية خارج العراق ايضا، **اسقاط التسوية السياسية التي اقصت اعضاء من النظام السابق ومن له علاقة بهم عن الحكم بشكل حصري**، وفي الوقت نفسه اعطت تلك التسوية السلطة لسياسيين **كانوا قد نفوا سابقا** وكانوا قد استخدموا الاثنية والدين كأداة قوية للتعبئة السياسية. وكنتيجة للعنف والاقصاء والتحييد شهدت انتخابات ٢٠٠٥ نسبة مشاركة متدنية جدا بين **الطوائف السنية في بغداد** وعبر الشمالي الغربي من العراق، لهذا جاءت الحكومة والبرلمان تهيمن عليهما الاحزاب السياسية التي تمثل الصوت الديني الشيعي، وبهذا لعبت الانتخابات دوراً رئيسياً في دفع العراق الى حرب اهلية انغمست فيها البلاد حتى عام ٢٠٠٨.

في عام ٢٠١٠ حشد ائتلاف العراقية التابع لعلاوي بنجاح نفس المصوتين السنة في شمال غربي العراق الذين كانوا قد قاطعوا انتخابات ٢٠٠٥، ورفعت العراقية وعداً بان المشاركة الديمقراطية قبالة التمرد العنيف قد تفرز حكومة تمثل الجميع ومستجيبة للجميع. اعطى هذا الوعد العراقية ٢.٨٥١.٨٢٣ صوتاً و ٩١ مقعدا في البرلمان الجديد ، مقارنة بدولة القانون للمالكي، التي اتت بالمرتبة الثانية بمجموع اصوات ٢.٧٩٧.٦٢٤ صوتا و ٨٩ مقعدا.

وتكمن المشكلة الان في ان العراقيين **لا يملكون اي شيء للوصول الى الحكومة** الممثلة للجميع، التي وعدت بها انتخابات ٢٠١٠ وانما استمر المالكي بدلا من ذلك بسعيه للهيمنة على الحكم عازما على اقصاء سياسيي العراقية عن السلطة ومستخدماً اسالیباً قمعية للوصول الى غايته هذه، ولذلك فان الخطر الابعد هو ان تقود طموحات المالكي البلاد الى الحرب الاهلية مرة اخرى.